السؤال والجواب عن الشريعة

HARVARD
COLLEGE
LIBRARY

الحمد لله حمدا زاكى العمل على سوابق فضل منه فى الازل
ثم الصلاة على شمس الشريعة من دعى الى الله فى حل ومرتحل
قد قلت نصحا لمن رام التنزل فى اوصاف ذى هيف كالغصن
خذ ما تراه ودع ما قيل فى الغزل ولا تشبب بذكر الربع والطلل
واجنح الى الفقه واستنبط مسايله فان فيه سداد القول والعمل
واضبط مسايل فتيا قالها زفر الطيب النجر من يمنى الهذلى
تعود ذى مرض حال الصلاة كما تعود مستشهد لله ذى وجل
ومثل ذلك فى نقل الصلاة كذا ضمان سماع الى سلطان ذى خول
اعنى الضمان عما قد كان اغرمه شخصا برئا وذا حق بلا دخل
دعوى العقار بها لابد اربعة من الحدود وهذا بين وجلى
وذو عمى قبلت حقا شهادته على التسامع ما فى ذاكر من خلل
ثم الوكيل بانشاء الخصومة لم يكن وكيلا بقبض المال فى العمل
برؤية الدار من صحن يكون لها فالخيار سقوط بعد ذاكرلى
ورؤية الثوب مطويا غير كاشفة لابد اذ ذاكر من نشر بلا مهل
بمجلس الحكم تسليم الكفيل اذا كان اشتراط فحتم واضح السبل
كذا الموالى بيع والمرابح لا يولى برابح الا بالبيان جلى
اعنى البيان لعيب بالمبيع كذا وطئ لبكر وهذا بالقبول ملى
تاخير ذى شفعة للدار يسقطها بعد الشهادة شهرا مفرط المهل
سماع قاض على من غاب بينة من زوجة صح للانفاق يا املى
وصية الثلث من نقد ومن غنم بعد الهلاك لثلثيه على عجل
ثلث الذى قد تبقى منه حصته فى ارجح القول فاحفظه لاجدل

تاليف الشيخ الامام
العلامه الحبر البحر
فى الميل الفهامه
السيد احمد الحموى

النبر بالنون
والجيم الاصل

نايدة والحسب
قال الشيخ احمد اشهاوى
وجد بخط المرحوم الجد بهامش
شرح الكنز للزيلعى من باب
الاستيلاد ما لفظه ورايت
بخط شيخ الاسلام الغزى ما نصه
امراتان فى ليلة مظلمة
ولدتا فى بيت واحد ذكرا
وانثى وكل واحدة منهما
تدعى الذكر فانه يوزن
بين المراتين ويجعل ابن
هذه فى كفة والاخرى فى
كفة فايتهما كان لبنها اثقل
كان الذكر لها الا ان ابن الذكر
يكون اثقل انتهى من
مختصر المبسوط
وجرب فصح
فاعلم

بسم الله الرحمن الرحيم • وبه ثقتي وهو حسبي
الحمد لله الذي لا يقبل ذاته الجليلة الزوال • ولا صفاته الجميلة
التزلزل والانتقال • واصلي على نبيه الذي ارشدنا الى اكد العقايد
واصلح الاعمال • وعلى اله واصحابه الذين استمروا على سنته ولم يتقلوا
عنه بحال • واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ما اقيم اعلام
الدين بالغدو والاصال • وبعد لما اردنا تحقيق اعراب كلمة لا اله
الا الله وحده لا شريك له الواقعة في الحديث النبوي صلوات الله
عليه وعلى سايرالانبيا الذي رواه سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه
من قال حين يسمع المؤذن وانا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له وان محمدا عبده ورسوله رضيت بالله ربا وبمحمد نبيا وبالاسلام دينا
غفر له ذنبه صدق رسول الله احببت الى بيان مباحث الاحوال
والاختلاف الواقع في كلمة وحده واعرابها وتوضيح الحال
فطوينا الرسالة على ثلاثة مباحث المبحث الاول
الحال اما منتقلة فهي صفة غير لازمة لما قبلها تجي لتقييد تعلق
الحديث بالفاعل او المفعول او ما يجري مجراهما بوقت وقوع مضمونها نحو
ضربت زيدا قايما وزيد في الدار قايما وهذا زيد قايما فالاول
يجوز ان يكون مثالا للفاعل والمفعول والثاني مثالا لما يجري
مجرى الفاعل والثالث مثال لما يجري مجرى المفعول فانما اردت
ان تخبر ان ضربك زيدا في حال قيامك او قيام زيد دون غيرها وعلى هذا
القياس واذا لم يورد الحال ليعرف على اي هيئة كنت او زيد وقت
وقوع الحدث فحصل منه فايدتان التقييد وتبيين الهيئة واما مؤكدة

وهي الترجي على اثر جملة عقدها من اسمين لا محل لها لتوكيد خبرها وتقرير
مودّاه ونفي الشك عنه نحو زيد ابوك عطوفا فالابوة مستلزمة
للعطف مشعرة به وهو يدل على ثبوتها لزيد وتحققه ويوضحه ويزيل
الشك عنه ونحو هو زيد معروفا شرح سيبويه هذا المثال وقال
انك لما ذكرت للمخاطب انسانا كان يجهله المخاطب وظننت انه يجهله
فكأنك قلت اثبته او الزمه معروفا فصار المعروف حالا كما كان
المنطلق حالا حين قلت هذا زيد منطلقا والمعنى انك اردت ان
توضح ان المذكور زيد حين قلت معروفا ولا يجوز ان يذكر في ذا الموضع
الا ما يشبه المعروف لانه يعرف ويوكد ومعنى قوله معروفا لا شك
انه زيد وليس ذا في منطلقا انتهى وقال السيرافي في شرح
الكتاب تقول انا عبد الله فاخرا او موعدا اي اعرفني كما كنت تعرفني
وما كان يبلغك عني ثم تفسر الحال التي تعلم عليها وتبلغه فتقول
انا عبد الله كريما جوادا وهو عبد الله بطلا شجاعا فهذه الصفات
وما اشبهها مما يكون مدحا في الانسان يعرف بها يجوز ان تاتي موكدة
للخبر لانها اشياء يعرف فذكرها يكون موكدا لذاته واما منطلقا
وقاعدا وما اشبه ذلك مما لا يعتد به للانسان في مدح ولا ذم فلا
يكون تحقيقا للاخبار ومن ذلك قولك انى عبد الله اذا صغرت
نفسك لربك ثم تفسر حال العبد فتقول آكل كما ياكل العبد فاكل كما
ياكل العبد حقق انك عبد الله فعلى هذا المعنى تصح وتفسد انتهى
فعلم من هذا البيان ان الاصل في الموكدة مضمون جملة الاسمية
التي لا محل لجزئيها ان يكون صفة ثابتة مشعرة بالمدح او الذم تعرف

بها الشخص لان مجيئها لتاكيد الخبر فلو يكن بد من كونها صفة مشهورة
لتفيد المعنى الذي جاءت لاجله وانها تزيل الشك وتقرر مضمون
الجملة وتوكده بنفسها لكونها من لوازم ما قبلها منفهمة منه دالة
عليه والمقصود من تلك الحالة الموكدة هو هذا التاكيد وان
كان يحصل من تقدير العامل لضرورة تصحيح الكلام تاكيد الاسناد
ايضا **فان قلت** ما تقول في ان صاحب الكشف خقق خلاف
ما قلته وفرق بين ما يتعلق بالعامل الظاهر وبين هذه الموكدة
بان يكون احدهما باستيناف ما دل عليه السابق والاخر بالتكرير ون
ونسب المتاخرين الى الخبط لعدم فرقهم كما فرق به حيث قال في تفسير
قوله تعالى قايما بالقسط والتحقيق ان اسم الموكدة يقع على القبيلين
لا على السوا وذلك لان المقررة لمضمون الجملة الاسمية مما لا عمل
لجزئيها فيه لا تفيد السابق بل تثبت ما دل عليه السابق تضمنا او التزاما
والقسم الاخر مقيدا لانه قيد لا ينفك عنه ما دام هو والحال
هنالك لا توكد البتة بل هو خلف عن الموكد المقدر من نحو احقه وههنا
موكدة بنفسها اذ لا حذف وسر الحذف في الاول ارادة ان يجري من
الجملة الاولى مجرى بعضها فيفيد زيادة تاكيد اذ لو صرح بالمحذوف
لفاتت هذه المبالغة وانفصلت الجملتان ويظهر من هذا انه من الجايز
ان يكون الدال على ذلك المحذوف ما يسمونه عاملا معنويا في نحو هذا
خالد بطلا شجاعا وهذا حاتم سخيا جوادا فافهم وفرق ما بين البابين
قريب من فرق ما بين اعرفت اعترافا وله علي كذا اعترافا وذلك ان معنى
التاكيد في المقررة استيناف الحكم ثانيا بما دل عليه تضمنا او التزاما

تاكيدا

تاكيدا له وتقوية وفي الثاني لتكرير على نحو ضربت ضربا ومن هذا
البيان يلوح ان كونها حالا مؤكدة عن لا له الا هو هوا لوجه ولا يضر
تخلل المعطوف بين مخالفه في الصفة لان الحال المؤكدة في هذا القسم
جار مجرى جملة مفسرة نوع تفسير على ما تحقق فناسب ان يقدم المعطوف ان
لان المشهود به واحد فهو نوع من تاكيد ثم بالحال المفسرة فليتنبه
لهذه الدقيقة ولطف محلها وهذا اصل يجب العناية لشانه بالضبط
ليسلم مما منى به المتاخرون من الخبط انتهى **قلت** محصل اعتراضه
على القوم انهم جعلوا هذه المؤكدة من قبيل المؤكدة بنفسها وليس الامر
كذلك لان معنى التاكيد في المقررة استيناف الحكم ثانيا بان يكون ظفا
عن المؤكد المقرر وفي الاخرى التكرير على نحو ضربت ضربا **وقد يجاب**
عنه بان القوم فرقوا بين الاحوال المؤكدة بكون بعضها مقررة لمضمون
الجملة الاسمية وبعضها مقررة لعاملها وبعضها مقررة لصاحبها **واما**
ما قرر من الفرق ففيه نظر لان كلامه صريح في ان المراد بكونه خلفا انه
بدل على معنى احقه ويراد منه ذلك حين التكلم وليس الف به هذا
الحكم وليس الامر كذلك بل فيما يقدر فيه الجملة تاكيدان لاجمال
لانكار واحد منهما احدهما يحصل من جملة المقدرة والثاني
من نفس الحال بكونها دليلا على ما قبلها ومعرفة له ومؤكدة بدلالتها
وليس تخلف عن الجملة على ان يكون معناه معنى الجملة والجمهور يثبتون
التاكيد الحاصل من نفس الحال وهو ينكر والحق بيدهم على ما اطلعت
عليه من كلام المتقدمين والمتاخرين من ان الصفة اذا كانت ثابتة
مشهورة مما يتعرف بها الشخص ويصلح ان يستدل بها عليه تؤكد

الاخبار بنفسها البتة ومن ثم لا يمة المتقدمين اختلفوا في عامل
تلك الموكدة نقله الرضي فقال قال سيبويه العامل مقدر
بعد الجملة تقديره زيدا ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر
اي تحققته وعرفته اي تحققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ
لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان
اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال
الزجاج العامل هو الخبر مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء
لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القايل بهذا
اللفظ هذا المعنى المعين وايضا لا يطرد في نحو هذه ناقة الله
لكرامة وهو الحق مصدقا مما ليس الخبر فيه علما وقال
ابن جزوف العامل المبتدا لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو
شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر العلم من نحو انا زيد وزيد
ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب
اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر الموكد
لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا وبرحمو
مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزآها
جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى
الاخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيدنا كابن زيدا
فعلى هذا لا تتقدم الموكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفها
في العمل وذلك كفا معنى الفعل فيها انتهى فالزجاج وابن جزوف
وابن مالك والرضي لم يشترطوا تقدير ما يستانف به الحكم ثانيا

في

في تلك الحال المؤكدة ولم يعتبروا تأكيد بل قدروا ما يقتضي خلافه
كما ترى ولم يعدوه مخلا في كونها مؤكدة ومن قدر احقه وامثاله
من المتقدمين والمتاخرين لم يقدروا ما لم يضطروا الا ترى انهم
اتسعوا في عامل الحال ما لم يجوزوا في غيره وجعلوه عاملا براءة
الفعل مع ان كل جزء مستلزم بمعنى احقه واشباهه ولو كان مدار
التأكيد على الاستيناف لقدروه البتة ولم يتسعوا فعلم منه
ان استيناف الحكم بتقدير العامل امر خارج ليس عليه مدار الامر في تأكيد
الحال المؤكدة **فان قلت** اليمنع تقدير الجملة من ان يكون الحال
مؤكدة لمضمون الجملة التي قبل على ما ذهب اليه سيبويه لا يمنع لان المقدرة
ليست باجنبية بل هي مؤكدة ومتصلة بما قبلها والتحقيق ان العمدة في
الباب تأكيد الجملة وتقدير الجملة لضرورة تصحيح الكلام لان اثبات الشيء
يدل على اكد منه بتكرير وان المقدر منسي متروك بالكلية ولا يخطر
معناه على بال المتكلم حين قال زيد ابوك عطوفا وهو زيد معروفا
ويريد التأكيد بما في معنى عطوفا ومعروفا كما صرح به السيرافي في
قولهم اني عبد الله اكلا كما ياكل العبد حيث قال فاكل كما ياكل العبد حقق
انك عبد الله وكذا صرح سيبويه وغيره من النحاة فيما اوردوه من
هذا المثال وغيره كما فصلناه فيما سبق **فان قلت**
ما تقول في قول السيرافي والعامل فيه احق وما اشبهه وتوكيد الجملة
باحق ونظائرها كتوكيدها باليمين اذا قلت اخوك عبد الله والله
وانا عبد الله والله وانما هي جملة تؤكد بها جملة وكان ابو الحسن الزجاج
يقول في قولك انا ابن دارة معروفا بها نسبي تجعل الخبر انبأ عن مسمى

وبجعل فيه ذكرا من الاول وبجعل العامل في معروفا هو خبر الاسم
الموضوع موضع الاسم والقول عندي هو الاول انتهى
قلت مراد السيرافي ليس نفي التاكيد عن نفس
المولكد لانه يلزم التناقض بين كلامه فيما سبق وههنا بل يقول
لما لم يكن بد من تقدير العامل فتقدير الجملة المفيدة للزيادة في
التاكيد هو الوجه عندي في كلامه في عاملها لانها ولهذا لم يذكرها
ههنا والظن ان صاحب الكشف تبع ظاهر كلام السيرافي فبنى عليه
ما خالف فيه القوم من ان الحال ليس بمولد بنفسه بل هو خلف عن
الجملة المولدة وقال العلامة التفتازاني في كلام
الزمخشري اشارة الى ان الحال المولدة تقرير لمضمون الجملة
لا تقييد حتى اذا قدر عامله احققه او اثبته لم يكن قيدا فيه ولذا
اذا جعل العامل شهد لكنه تقرير للشهادة اولا الوهبية فيه تردد
والحق الثاني ولذا في لا اله الا هو تقرير لما بعدا لا كما ذكروا في انا
عبد الله شجاعا لشهرة عبد الله بالشجاعة حتى لو لم يجعل عبد الله علما
لم يصح ذلك اذ ليس في الشجاعة تقرير العبودية انتهى سوى بين
ان يكون متعلقا بالمقدر وبين ان يكون متعلقا باشهد في ان يكون
تقريرا لمضمون الجملة لا قيدا مستشهدا بكلام الزمخشري ولم يلتفت
الى ما قاله من الفرق والى ما فرع عليه وقوله لا تقييد بريئا نه ليس
بمفيد مثل المنتقلة ولم تعرض لكونه قيدا لا ينفك فكانه قال
ليس بشئ يعتد به ولا يجوز اعتبار لانه ليس معنى محصل فان قلت
ما تقول فيما فرع على ما حققه من ان التاكيد في جملة الاسمية التي لا تحتمل

بجزئيها لا يجوز الا باستيناف ما دل عليه السابق تضمنا او التزاما
فقال انه من الجائز ان يكون الدال على ذلك المحذوف ما يستوفيه
عاملا معنويا في نحو هذا خالد بطلا شجاعا وهذا حاتم سخيا جوادا انتهى
فجوزوا ان يكون مثل هذا من قبيل التاكيد بالاستيناف ويقدر فيه
اشار اوانبه وتجعل الحال متعلقا بالمقدر ولفظ هذا قرينة له
قلت لم يقل به احد من المتقدمين والمتاخرين بل
ذهبوا الى ان لفظ هذا من قبيل العامل المعنوي والحال متعلق به
لا بالمقدر لان التاكيد حاصل من نفس الحال وتقدير العامل ضرورة
تصحيح الكلام لان الحال لابد من ان يكون مبينا لهيئة الفاعل والمفعول
او ما يجري مجراهما وليس في الجملة التي لا عمل لجزئيها عامل فيحتاج الى التقدير
وههنا لا ضرورة لهذا التكلف اذ العامل المعنوي يعمل في الحال وفي
تردد نظر ايضا لانه اذا تضمن الجملة السابقة ما يصلح ان يكون
عاملا في الحال لا يقدر ذلك ثانيا كما اذا كان احد جزئيها عاملا فيهما
وصل مثل هذا خالد بطلا شجاعا من قبيل المتضمنة ليس بمناسب لان
دلالة هذا على معنى اشار اوانبه بطريق الالتزام لا بطريق التضمن
وجعل النحاة ذلك عاملا معنويا لوضوح الالتزام وان اراد بالتضمن
المعنى العام فمقابلته بالالتزام مما يأباه والحاصل انه لا يمكن ان يقدر
فيما يقدر فيه الجملة الا ما دل عليه السابق بالالتزام وما ذكره من سر
الحذف فيه نظر ايضا لان التاكيد الحاصل من معنى العطف والمعرفية
مثلا في المثالين المذكورين لا يتفاوت في اي جملة كانا لان تاكيدهما
باتصال العطف بالاب والمعرفية بالزيد وارتباطهما من جهة

المعنى لا من جهة اللفظ فلاحظة المبالغة بالمقارنة في اللفظ
وهم بل حذفه واجب لدلالة الجملة المتقدمة عليه بل تقديره لضرورة
تصحيح الكلام فيما يفرض ولا يقال وللسلم اذا قدر حذف الجملة
وهي المؤكدة عنده والحال خلف عنها لكانت ابلغ في التاكيد لان
الاصل اقوى من الخلف والمذكور ليس بادون من المفروض وقد يطلق
لفظ المؤكدة على ما يجيء للتاكيد بعد الفعلية وعلى ما يجيء بعد الاسمية
التي احد جزئيها عامل في الحال اما ما يجيء بعد الجملة الفعلية فمنها
ما يجيء لتاكيد عاملها وهي صفة دالة على معنى في عاملها مخالفة
لفظا وهو الاكثر او موافقة وهو دون الاول في الكثرة فمثال
الاول نحو لا تعثوا في الارض مفسدين وثم ولية مدبرين ونقضي
منيرة ومثال الثاني قوله تعالى وارسلناك للناس
رسولا وقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر
والنجوم مسخرات بامره على قراءة النصب في الاربعة الاخيرة وهذه
الحال مقررة لما قبلها لا مقيدة فان قلت كون الحال
مؤكدة مشروط بكونها صفة ثابتة ومؤكد الفعل لا يكون الا حدثا
غير ثابت لان الفعل حدث فمؤكده لا يكون الا حدثا قلت
ان مدار التاكيد على عدم انفكاك المؤكدة عما تعلق به ليكون متفهمة
مما قبلها ومقررة لمضمون الجملة المتقدمة وهو حاصل فيما يؤكد الفعل
ايضا فان قلت انكر السيد رحمه الله المؤكد لعاملها
حيث قال ان الحال المؤكدة ما يقرر مضمون اسم واقع في جملة سواء
كانت الجملة اسمية او فعلية ثم قال رد للعلامة التفتازاني

رحمه الله

رحمه الله ولو فسرت الحال المؤكدة بما يقرر مضمون الجملة السابقة
مطلقا لزم ان يكون نحو ولوا مدبرين ولا تعثوا في الارض مفسدين
وقبسم ضاحكا فيمن لم يجعلها من الصادر احوالا مؤكدة مع انها ثابتة
بصفات لازمة قلت في كلامه نظر لان الجمهور اتفقوا
على مجيء الحال المؤكدة لتاكيد الفعل واوردوا له امثلة كثيرة كما
فصلناه انفا وقوله ليست بصفات لازمة قلت قد
علمت لزومها لما يتعلق به ما دام هو وصدارة التاكيد على الملازمة
والانفهام مما قبلها كما قررناه لك مرارا ولا اعتبار بانتقالها
وانعدامها حال انعدام ما يتعلق به الا ترى ان الصفة الثابتة
يعبر بثبوتها ما دام ما يتعلق بها ايضا ومنها ما يجيء تاكيدا
لصاحبها وهي صفة لازمة نحو قائما في قوله تعالى شهد الله انه
لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط اذ كان
حال من فاعل شهد ونحو جاء القوم طرا ولا امن من في الارض كلهم جميعا
فهذه الحال ايضا للتقرير لا للتقييد واما ما يجيء بعد جملة اسمية
احد جزئيها عامل فيها نحو قوله تعالى وهذا صراط ربك مستقيما
فمستقيما حال مؤكدة والعامل هذا لتضمنه معنى الفعل وهذه
الحال للتقرير لا للتقييد ايضا فاذا تقرر عندك ما ذكرنا علمت
ان الاحوال المؤكدة كلها لا بد ان تكون معروفة الاتصال بما قبلها
معلومة بعد الانفكاك عنه ويكون فايدتها التقرير والتاكيد
فقط وانما على هذا القصر وتفسد وعلمت ايضا ان الاحوال المنتقلة
لا بد ان تكون معروفة الانتقال والزوال ويكون فايدتها التقييد

وتبيين الهيئة وقت وقوع الحدث وانها على هذا تصح وتفسد
فان قلت ما تقول في قول البيضاوي في تفسير هذه
الاية الكريمة حيث جوزوا ان يكون حالا منتقلة مع ان صراط
الله تعالى لا يكون لا مستقيما **قلت** نعم صراط الله
تعالى لا يكون الا مستقيما لكن كلامنا في كون المشار اليه ههنا صراط
الله تعالى مستقيما فاذا جعل المشار اليه توفيق الله تعالى وخذلانه
كما جعله الزمخشري وجوزه البيضاوي تكون حالا موكدة لان هذا
شان من شؤن الله تعالى وهي مستقيمة ابدا وكذا اذا جعل المشار
اليه الاسلام كما جوزه البيضاوي ايضا واما اذا جعل ما جاء به
القران من البيان كما جوزه ايضا فيكون الحال منتقلة ومقيدة
لان هذه الاية وقعت وقعت في اواخر سورة الانعام وهي نزلت
بعد اربعة وخمسين سورة مكية او اقل او اكثر فتبدلت احكام كثيرة
من الاحكام الواقعة في هذه السور بعد نزول هذه الاية الكريمة
ولو لم تتبدل فيجرد جواز تبدلها تقبل الحال المنتقلة فاذا تقرر
هذا علمت ما في كلام المحشي مولى سنان رحمه الله حيث حمل كلام البيضاوي
على معنى اخذه من الكازروني ورده فقال قول البيضاوي او مقيدة
بنا على عموم صراط ربك بحسب المفهوم ومنه ان كل حال موكدة يحتمل
ان يكون مقيدة بهذا الاعتبار ولم يقل به احد انتهى وما في كلام
المولى ابي السعود رحمه الله لانه جوز ان يكون المشار اليه احد الوجوه
الثلاثة المذكورة مع انه جعل حالا موكدة فقط وما في كلام الكازروني
حيث قال قوله حال موكدة هذا اذا قيل بان الاستقامة تفهم من صراط

ربك قوله او مقيدة اذ لم يقل كان صراط الرب يمكن ان يكون معناه
صراط جعله الرب وهو لا يستلزم الاستقامة فان طريق الخذلان
والضلال مما جعله الرب وهو لا يوصف بما لا عن جنسه اذا فسر الاستقامة
انتهى اقول حمل انتساب الصراط اليه على انتساب الجعل
لا الاختصاص ليفيد العموم خلاف الظاهر مع انه لا يفيده لان الصراط
ههنا ليس بمطلق بل محمول على ما اشار اليه اسم الاشارة فاذا حمل على توفيق
الله وخذلانه او على الاسلام لا يحمل غير الاستقامة لان شان الله تعالى
لا يوصف بغير الاستقامة وكذا الاسلام ثم قال بعد ذلك واما صاحب
الكشاف فلعله انما جعله تاكيدا ولم يقل بغيره بناء على ان الصراط المضاف
اليه تعالى لا يكون الا مستقيما وههنا سؤال وهو انه
فسر صراط الرب بالتوفيق والخذلان فيرد ان صراط الرب ان اريد به
التوفيق يصح وصفه بالاستقامة واما اذا اريد به الخذلان كيف
يصح وصفه بالاستقامة والجواب ان الاستقامة تفسر
بتفسيرين احدهما ما لا عوج فيه وهو يناسب لتفاسير المذكورة غير
الخذلان والاخر العادل المطرد فالعادل ما لا جور فيه والمطرد
هو الطريق الذي يوصل الى المقصود من ذلك الطريق فطريق التوفيق
يقصد منه التوفيق وطريق الخذلان يقصد منه الخذلان فيوصل اليه
ويمكن ان يراد مما لا عوج فيه الطريق الذي يصل السالك فيه الى المنتهى
من غير اعوجاج والخراف واقع في ذلك الطريق وطريق الخذلان مستقيم
بهذا المعنى فليتامل انتهى اقول ان ما اورده من السؤال
والجواب مبني على عدم ملاحظة معنى الكلام على طريق الحق والصواب

لان التوفيق والخذلان من شئون الملك المنان مالك الملل
والفاعل المختار يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ويختار ولا يسأل
عما يفعل الامن يقصر في شانه ويغفل يوصف بالاستقامة
والكمال في جميع الاوصاف والافعال مع ظهور هذا الامر
ما اغفل ذلك العالم فقاس شان الله تعالى بشان العباد واورد
هذا السؤال واجاب بتاويلات لا تعقل ولا تقال فانظر
الى ما نقلنا لك من غير تغيير مما حرر وقال

كل شان مستقيم بالرضى لا يبال غيره فيما ارتضى

فان قلت ان العلامة الزمخشري رحمه الله تعالى جعل
الموكدة في الفصل ما وقع بعد الاسمية التي لا عمل لجزئيها على وجه
الحصر وتبعه ابن الحاجب في مقدمته المسماة بالكافية فكيف
جوزت اطلاق الموكدة على غيرها قلت صرح العلامة
باطلاق الموكدة على غيرها في مواضع كثيرة في الكشاف مثل قائما
بالقسط في ال عمران وقرانا عربيا في الزمر وهذا صراط ربك مستقيما
في سورة الانعام ولم يفرق بينهما وكتب النحو مشحونة بذلك يعلى
ما فصلناه ومن خص اسم الموكدة بما وقع بعد الاسمية التي لا عمل لجزئيها
سمى ما وقع بعد غيرها دائما اولازمه والظاهر من كلام العلامة
في الكشاف والفصل ان يصطلح اولا في المخصوص ثم يصطلح في الكل
او يكون تعريفه في الفصل لما يجب حذف عامله

المبحث الثاني

قال الرضي رحمه الله
الحال المعرفة ظاهرا انما مصدرا وغير مصدر والمصدر اما معرف

باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدك ه
وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيه قولان قال سيبويه
انها معارف موضوعة موضع النكرات اي مشتركة ومجتهدا
ومطيقا ومنفردا وعايدا **والوحد** مصدر وحد يحد وحدا وحدة
كوعد يعد وعدا وعدة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال
مؤكدة والبدء بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي على ما ابتداه وقال
ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال
المقدر اي ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا
طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عايدا عوده وكلها
مضافة الى الفاعل ولهذا حذف عامله وجوبا وقال بعيد هذا
ان انتصاب وحد على الظرفية على مذهب الكوفيين اي لامع غيره وهو
في المعنى ضد معا في قولك جاؤا معا فكما ان في معا خلافا اهو منصوب
على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد فكذا اختلف
في وحد في نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا او ظرف اي لامع غيره انتهى
وذهب يونس الى ظرفيته ايضا في رواية لكن بمعنى على حياله
ووجه القول بالنصب على المصدر ان جعل المعرفة حالا خلاف الاصل
فلا يصار اليه ما امكن حمل اللفظ على حقيقته ووجه القول بالنصب
على الحال ما نقل عن سيبويه ومال اليه الزمخشري من ان هذه المعارف
في معنى النكرات لان تعريف هذه باعتبار معهود في الذهن لا في الوجود
فهي معرفة باعتبار الذهن نكرة باعتبار الوجود وان وقوع لفظ المعرفة
في موضع النكرة معهود في كلامهم بدليل عيرك وشبهك وضارب زيد

فامكن حمل هذه على مجازها المعهود في كلامهم ودعوى الحذف على خلاف
الاصل هذا وجعل بعضهم وحده اسم مصدر المزيد فيه اسما موضوعا
موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال احاد او احادا
موضع موحدا فمن ذلك البعض من جعل حالا من الفاعل فتقديره في
رايت زيدا وحده في حال ايحادي بالرؤية ومنهم من جعل حالا من
المفعول فتقديره في حال انه مفرد بالرؤية ومنع بعضهم من كونه حالا
من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا ان
الفاعل قالوا مررت به وحده وجعل بعضهم مصدرا موضوعا له
موضع الحال على حذف حرف الزيادة اى ايحاده وجعل بعضهم مصدرا
لم يوضع له فعل وجعل بعضهم من الثلاثي كما نقله الرضي واختاره
ولم يلتفت الى غير ما ذكرنا لانه اسلم من التكليف فلهذا بنينا
الامر عليه **المبحث الثالث** قولنا لا اله الا الله
كلمة توحيد بالاجماع بطريق نفي الالوهية عن المعبودية ما حق عن
غيره واثباتها تعالى وارادة الحصر لقصر الصفة على الموصوف قصر
افراد في مقابلة من يدعي اشتراك غيره معه قوله وحده المراد بالوحدة
ما يقابل الشركة وقوله لا شريك له بيان له وهو منصوب على كونه
حالا موكدة ومقررة لمضمون الجملة الاسمية موضحة له واقعة موقع
الصفة النكرة بمعنى منفردا على اصل سيبويه وهو اختيار جمهور العلما
ومنصوب على المصدرية للحال المقدرة على اصل ابي علي ومن نحا نحوه
على معنى منفردا انفرادا فحينئذ يكون الحال الموكدة عامل المصدر
ومنصوب على الظرفية على اصل الكوفيين ويونس والحال المؤكدة

عامل

عامل الظرف اي مستقرا في انفراده او على انفراده ولا يجوز ان يقدر العامل
فعلا على تقدير ان يكون مصدرا او ظرفا لان كلمة التوحيد واسم مضمونها
ثابت مدلولها لا يقبل التجدد والتغير ولا يقبل الحال المنتقلة فيكون
ما يلائم المقام تقدير الصفة والمراد بالانفراد عدم الشركة في جلال ذاته
وكمال صفاته والمعنى لا معبود باحق الا الله منفردا بجلال ذاته وكمال
صفاته او منفردا انفرادا او مستقرا في انفراده او على انفراده على
المذاهب المذكورة فيكون الحال للتقرير والايضاح ودفع شك المشركين
لانه لا يليق بان يكون معبودا باحق الا من انفرد بجلال ذاته وكمال صفاته
التي هي مقتضى ذاته ويمكن ان يحمل على الانفراد بالالوهية على ما هو مقتضى
استعمالهم من الحمل على حصر مضمون الجملة التي هو زيادة في فائدتها مثل
الحمد لله وحده واذا ذكرت ربك في القرآن وحده واذا ذكر الله وحده
لكن يكون تكرارا محضا وتخصيصا مخالفا لفائدة العموم والاستدلال
وجعله من المزيدات بمعنى منفردا بالالوهية مع ما فيه من ذلك المحذور
فيه تكلف من جهة اللفظ والمعنى لان الصيغة تأبى ظاهرا ولان
الجملة الاسمية لا فعل فيها فالظاهر انك اخبرت عن انفراده تعالى لا عن
جعلك اياه منفردا بالالوهية **فان قلت** فما بالك لا تجعله
من المزيدات المحذوفة الزوائد منصوبا على المصدر للحال العامل والمعنى
لا اله الا الله اوحد ايجادا فيكون عاملها حالا منتقلة **قلت**
لانه خلاف الظاهر ولانه لو جعلناه كذلك يلزم ان يكون من المصادر
الموكدة لنفسها مثل صنع الله وصبغة الله ويوجب ان تختل نظام الكلام
مع بعده بمراحل عن افادة المرام لان قولنا لا اله الا الله وقولنا وحده

لاشريك له انما سيقت لاثبات وحدانية الله تعالى على الوجه الاكد
متآخية متعاضدة متاخذة كل واحدة منها بحجزة الاخر لدفع شك
المشركين فاذا حملنا وحد على فعل العبد لايلتئم اجزاء الكلام ولا
يحصل حسن الانتظام مع بعد بفراسخ عن مقتضى المقام ولو فرض كونه
حالا منتقلة يستلزم امرا محالا وهو ان يكون الوهية الله تعالى
مقيدا بتوحيد المتكلم واستحالته بين واذا ابين لكم قاعدة
اسسها ايها النحوان الجملة التي مضمونها دايم ومد لولها ثابت
لاتقبل الحال المنتقلة ابدا للتضاد بينهما مثلا لايقال
هو زيد منطلقا وزيد ابوك منطلقا او اخوك قال العلامة
الزمخشري اذا قلت ذلك فقد اخلت يعني اتيت ولا يخالا ان
الزيد وزيد حال كونها منطلقا وغير منطلق وعلى هذا القياس
فلما كان مضمون كلمة لا اله الا الله امرا دايما ثابتا لا يقبل الانتقال
ابدا كان تقييده بالحال المنتقلة امرا مستحيلا فاذا ضبطنا هذه
الضابطة تخلصنا عن التردد والترديد بين الحالين بسبب الغفلة
عن القاعدة فان قلت ان ما قلت انما يكون اذا جعلته
حالا في جزء الجملة الاسمية فما العذر اذا جعلته حالا من فاعل اشهد
او من مفعوله قلت حز وجه عن افادة المقصود الاصلي
وتباعد عما وضعت له الكلمة الشريفة مع انه لا يكون من قبيل الحال
بل من المصادر لو كان لنفسها لان معنى اوحدت وحدانية الله تعالى
بشهادتي ايجادا موجودا في اشهد ان لا اله الا الله ولو فرض كونه حالا لا يكون
الا موكدة لانفهامه مما قبله وتقرير له وعدم قبول مضمون الجملة ان

التتميم

واحكم بنفي الفساد ان تك عينه

واستثنى منه الضرف للتاكيد

فاء تو سم

واحكم بفساد جيث توجد فاوه

واستثنى نضم الزوج يعني انه

والظاهر منها وحاء قبلها تشدد

واستثنى احضا لا ومن يلعب

التقييد ولو فرض كونه حالا لانتقلية يلزم فساد المعنى للزوم كون الشهادة موقتة بما لا ينفك عنه لان الانتقال وعدم الانفكاك ضدان فكيف يمكن التوقيت به **فان قلت** ايجوز ان يكون حالا لانتقلية بمعنى غير مشفوع به غير كما في قوله تعالى كانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم انا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء ابدا حتى تؤمنوا بالله وحده اي تخصوا الايمان بالالوهية بالله تعالى غير مشفوع به غير مما تعبدون من دون الله **قلت** لا يجوز لانه ان اريد به انه غير جائز ان يكون مشفوعا به في ذاته يكون حالا موكدة لانه صفة ثابتة وان اريد به انه ما وقع في الشفع به اصلا فليس كذلك لان المشركين شفعوا به وارسل الانبياء والرسل وانزل الصحف والكتب لنهيهم وزجرهم فبعضهم انزجروا وبعضهم لم ينزجروا الى يومنا هذا وان اريد انه غير مشفوع به عند المتكلم فان فرضنا وقوعها حالا انتقلية في حيز الاسمية الثابتة مضمونها يستلزم امرا محالا وهو قيد انحصار الالوهية يقال بعدم شفع المتكلم مع انه لا يلايم قوله لا شريك له ولو فرضنا وقوعه منتقلة في حيز الفعلية يلزم تقييد شهادته بوحدانية الله تعالى بوقت عدم شفعه وهو تقييد بما لا ينفك عنها ايضا وقد بينا فساده وليس مراد المتكلم الشهادة الموقتة ولو سلم كونه حالا لا يكون حالا موكدة لملازمته لما قبله وتقريرين له وعدم قبول الجملة الحالية المنتقلة واخراج الكلام عن ظاهره وعدم الالتفات به بما بعده عدول ظاهر كما مر **فان قلت** ما نقول في قول الشيخ اكمل الدين في شرح المشارق بجواز ان تكون منتقلة وموكدة وهي اولى **قلت** صدر منه ذلك لكن

الا اركضت على القوم وكارضى عالم يكن منه المواظب يفهم
واذا اتى من بعد ياء قبلها جيم فقيدها بضاد تختم
واستثن جيما لذى سمن به قبح لمبصره اذا يتوسم
ومتى تقع من بعدها قبلها في اللفظ جيم فهو ضاد ترسم
والفظ ان لم تحو عينا وهو دو جيم وراء ضاده تتحتم
والضاد تعدم بعد جيم لم تقع من بعدها باء لدى متكلم
اوها او با سوى جحم الفتى اى صار يكره الكلام اذ يطعم
والجحم مخصوصا بقهر عندهم والجلف اى رجل قوى يضخم
واجفض على زيد اى احمل لا الذى تعنى به اطرد فهو الظاهر
والضاد مع عين ونون لازم من قبلها او بعدها لا يعلم

الامر بتزل الاستحالة كما بينا **فان قلت** هل الكلام محمل صحيح ولو كان
بعيدا عن سوق كلامه **قلت** يمكن ان يتركب فيه تكلف وهو انه لما
بين اعراب هذه الكلمة الشريفة قبلها بانها حال موكدة بمعنى مقررا
استغنى عن بيانه هنا وبين ما يتعلق به من وجوه الاعراب بما وقع مشيرا
الى ما فيه من اختلاف الائمة وما اختاره الجمهور فقال قوله وحده
حال يجوز ان تكون منتقلة وموكدة بحسب الوقع واقتضا المقام فلا قيل
انت جعلته حالا على كل حال وفي اعرابه ثلاثة مذاهب عند سيبويه حال
وعند ابي علي مصدر وعند الكوفيين ظرف فاية هذه الوجوه الثلاثة
اول فقال وهي على الحال اولى هذا معنى صحيح في نفسه بعيد عن ظاهر
سوق كلامه فانت بالخيار ان شيت فاحمل كلامه على السهو وان شئت
فاخره هذا التكلف النافع • والله تعالى اعلم بالصواب • واليه
المرجع في احوالنا المنتقلة ليس لنا باب غير ذلك الباب • والحمد لله
اولا واخرا • والشكر له باطنا وظاهرا • والصلاة على نبيه الذي

• هذا الرابع انتهت • والرسالة ختمت •

ابو عالية محمد ابن احمد بن علي بن جابر الاندلسي

حمدا لاله اجل ما يتكلم بدائه فله الثناء الادوم
وعلى النبي الهاشمي واله ازكى صلاة عرفها يتنسم
وعلى صحابته مصابيح الهدى ما اعقب الاصباح ليل مظلم
واقول فيما بعد ذلك انه الظاء بالضاد الناس يعلم
فرايت حصر الظاء الكواجب ليبين ان الغير ضاد ترسم
والان ابدوها واسال ربنا اتمامها فبعونه ستتم

MS Arab 160
THE HOUGHTON LIBRARY
*96M-55 (83)